



الإجابة النموذجية لقياس المالية الدولية

الإجابة الأولى.....12 نقطة

ج1- مكونات ميزان المدفوعات:

ان هياكل موازين مدفوعات الدول متباينة فيما بينها من حيث كفاءات تصنيف بياناتها، مما يصعب عملية تقييم آثار المعاملات الاقتصادية الخارجية على الأوضاع المحلية، بالإضافة إلى صعوبة القيام بمقارنة بيانات الموازين لمختلف الدول؛ لذا يحاول صندوق النقد الدولي جاهدا الى توحيد المفاهيم وإتباع طريقة موحدة في إعداد ميزان المدفوعات. على العموم، يمكن تقسيم بنود ميزان المدفوعات إلى ما يلي:

1- الحساب الجاري

يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات، يشمل المعاملات المنظورة (الميزان التجاري والمعاملات غير المنظورة (ميزان الخدمات) وكذا حساب التحويلات من جانب واحد.

1.1- الميزان التجاري: يسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية، وبياناته متاحة في أي وقت، يشمل هذا البند عمليات تصدير واستيراد السلع.

2.1- ميزان الخدمات: يقيد هذا الحساب جميع الحقوق والديون المترتبة عن تبادل مختلف أنواع الخدمات (مصاريف النقل والتأمين وخدمات البنوك وعوائد الاستثمارات ورسوم الموانئ والرحلات إلى الخارج... الخ)، التي تقدمها الدولة إلى الدول الأخرى، فتسجل في الجانب الدائن أو التي تستفيد منها الدولة من طرف الغير، فتقيد في الجانب المدين.

3.1- حساب التحويلات من جانب واحد يقيد هذا الحساب مجمل التحويلات الخاصة والعمومية، من وإلى الخارج بدون مقابل، سواء كانت في شكل موارد حقيقية أو مالية.

2- حساب رأس المال:

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي تتضمن انتقال رأس المال سواء كانت أصول حقيقية أو مالية، يترتب عنها التزامات اتجاه الدولة أو حقوق، فهي مدينة في الحالة الأولى، ودائنة في الحالة الثانية ويميز عادة بين نوعين من المعاملات الرأسمالية:

1.2- حساب رأس المال طويل الأجل يسجل الحقوق والديون الناشئة عن تلك التدفقات الرأسمالية من وإلى البلد، والتي تزيد مدة استحقاقها عن السنة، وتشمل:

✓ كل معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر في الداخل والاستثمار المحلي في الخارج؛ والقروض التجارية التي تفوق مدتها سنة؛

✓ وشراء المقيمين لأسهم وسندات الشركات الأجنبية، وشراء غير المقيمين السندات الحكومية الوطنية، أو لأسهم وسندات الشركات الوطنية؛

✓ القروض طويلة الأجل التي تقدمها السلطات الحكومية في دولة ما للسلطات العامة في دولة أخرى؛

✓ القروض الطويلة الأجل التي تحصل عليها حكومة أو هيئة عامة في دولة ما من السوق المالي لدولة أخرى.

2.2- حساب رأس المال قصير الأجل: تشمل رؤوس الأموال القادمة من/أو المحولة إلى الخارج بهدف استثمارها لفترة معينة تقل عن السنة، مثل القروض التجارية والودائع البنكية بالخارج أو الأجنبية في الداخل، وعادة هي أموال تبحث عن معدلات عليا لأسعار الفائدة أو تهدف إلى المضاربة من خلال التذبذبات التي تحدث في أسعار الصرف عبر مختلف البلدان.

3- حساب التسويات الرسمية:

يشمل هذا الحساب صافي التغيرات في الاحتياطات الدولية الرسمية والتغيرات في الأصول والخصوم الدولية للسلطات النقدية الرسمية للقطر خلال السنة بهدف إجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات، عن طريق إجراء تعادل حسابي بين مجموع العناصر الدائنة والمدينة، من خلال تحركات الاحتياطات الرسمية (الذهب وعمليات قابلة للتحويل وحقوق السحب الخاصة وحصة البلد من الذهب في صندوق النقد الدولي).

ج2- سعر صرف ثنائي اسمي: وهو عدد الوحدات التي على أساسها يتم مبادلة عملة دولة م مقابل عملة دولة أخرى في لحظة زمنية ما تبعا لتفاعل قوى العرض والطلب عليها في سوق الصرف ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد، سعر صرف ثنائي حقيقي: وهو السعر الذي يعبر عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، بحيث يتحدد سعر الصرف الحقيقي من خلال تفاعل التغيرات على مستوى سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم.

ج3- العملة الارتكازية: وهي العملة القابلة للتداول العام في تسوية المعاملات الاقتصادية الدولية.

ج4- الأرصدة الأساسية لميزان المدفوعات: يشمل ميزان المدفوعات ثلاث (03) أنواع أساسية من الأرصدة، يحمل كل منها دلالة اقتصادية واضحة وهي الرصيد التجاري ورصيد العمليات الجارية والرصيد الإجمالي.

1- الرصيد التجاري: يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات من السلع، عن مكانة الدولة في التقسيم العالمي للعمل وتخصصها في التجارة الدولية، ويبين أيضا درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج وكذا درجة تنافسية صادراتها.

2- رصيد ميزان العمليات الجارية: يعتبر هذا الرصيد ذا أهمية قصوى من الناحية الاقتصادية، إذ يبرز ما إذا كان البلد يعيش "تحت أو فوق قدراته"، ففي حالة تحقيق رصيد موجب، هذا يعني أن البلد له قدرة التمويل باعتباره أنه استطاع تكوين ادخار صافي من خلال تعامله مع الخارج. أما في حالة تحقيق رصيد سالب، فمعناه أن البلد له احتياج تمويل كونه يلجأ في هذه الحالة إلى ادخار خارجي (ادخار الغير).

3- الرصيد الإجمالي: يشمل رصيد الميزان الشامل (الإجمالي) مجموع رصيد ميزان العمليات الجارية، تدفقات رؤوس الأموال طويلة الأجل وتدفقات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للقطاع الخاص غير البنكي.

كما يعكس التأثيرات المطبقة على أسعار الصرف، باعتبار أن كل ما هو مسجل في الجانب الدائن من الميزان، يمثل طلبا على العملة المحلية مقابل عرض العملة الأجنبية، الشيء الذي ينتج عنه تحسن في قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية المتعامل بها، وفي الحالة المعاكسة، إذا ما سجلت العمليات الجارية (واردات وعمليات رؤوس

الأموال (صادرات) في الجانب المدين من الميزان، هذا يعني أن عرض العملة المحلية قد ارتفع، وارتفع معه الطلب على العملات الأجنبية، مما يؤدي إلى تدهور قيمة العملة المحلية مقابل هذه العملات.

ج5- أهمية ميزان المدفوعات:

- يحظى ميزان المدفوعات باهتمام السلطات العمومية، ذلك أنه يمثل أهمية قصوى في مجالات عدة بحيث أنه:
- يعمل على تشخيص الوضعية الاقتصادية والمالية للبلد من خلال بنوده مما يسمح بالحكم على الوضعية الاقتصادية خاصة في المدى القصير، ومنه يستوجب اتخاذ الإجراءات اللازمة من طرف متخذي القرار بحسب الحالة الموجودة.
- يوضح أثر المعاملات الاقتصادية على الدخل القومي.
- يسمح بتوقع تطور أسعار الصرف، من خلال الفائض أو العجز
- يعتبر مؤشراً لاتخاذ وسائل تصحيحية في حالة عدم التوازن أو الاختلال الدائم.
- يسمح بتحديد طبيعة وبعد العلاقات الاقتصادية الدولية للبلد مع بقية العالم.
- يساعد من خلاله صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة، فقد يفرض رقابة على الصرف نتيجة العجز الذي يعانيه الميزان.

ج6- طرق قياس الاختلال في ميزان المدفوعات

هناك عدة طرق عملية لقياس العجز والفائض في الميزان، وهي:

4-2-1: طريقة الرصيد الأساسي: يعرف بالميزان الأساسي، وهو يمثل المجموع الجبري لصافي أرصدة حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل، وهي عمليات مستقلة في ميزان المدفوعات، وتتميز هذه البنود بالاستقرار النسبي في الأجل القصير والدورية والتكرار، لذلك توضع فوق الخط، أما المعاملات الأخرى فتوضع أسفل الخط كونها عمليات موازنة، ففي هذه الحالة يعرف الاختلال أو التوازن في الميزان بأنه اختلال أو توازن الميزان الأساسي.

$$\text{الرصيد الأساسي} = \text{رصيد الحساب الجاري} + \text{رصيد حساب رأس المال طويل الأجل.}$$

4.2.2- طريقة رصيد السيولة الصافية: تنتهج الولايات الأمريكية المتحدة هذا الأسلوب الذي يتضمن حسابات ما فوق الخط العمليات المستقلة)، ونعني بها مجموع الرصيد الأساسي ورصيد رأس المال اللائحة الخاص قصير الأجل وحقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى السهو والخطأ، وما عدا ذلك فهي عمليات موازنة.

$$\text{رصيد السيولة} = \text{الرصيد الأساسي} + \text{رصيد رأس المال السائل الخاص قصير الأجل} + \text{حقوق السحب الخاصة} + \text{الخطأ والحذف.}$$

4.2.3- طريقة التسويات الرسمية: إن وجود معاملات التسوية الرسمية يمكن أن يكون مؤشراً لاختلال في ميزان المدفوعات، فصافي معاملات التسوية الدائنة تعتبر مؤشراً على تجاوز قيمة البنود المدينة البنود الدائنة المستقلة، وهو ما يعبر عن العجز في ميزان المدفوعات، بينما تعني صافي معاملات التسوية المدينة تحقيق فائض في ميزان المدفوعات.

$$\text{رصيد التسوية الرسمية} = \text{رصيد السيولة} + \text{رصيد رأس المال السائل قصير الأجل.}$$

الإجابة الثانية:8 نقاط

- العوامل الأساسية التي تؤثر على سعر الصرف الآني:

ويمكن تقسيم العوامل الأساسية إلى قسمين:

1-العوامل التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية:

1.1- الاستيراد والتصدير: سبق أن وضعنا أن قيام المستورد الأردني بشراء بضاعة من الخارج هو بمثابة طلب للعملة الأجنبية وعرض للعملة المحلية وبالتالي سوف يزداد سعر صرف العملة الأجنبية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي. والعكس يحدث عند قيام التاجر الأجنبي باستيراد سلعة معينة من الأردن فإنه في نفس الوقت يطلب العملة المحلية ويعرض عملته الأجنبية وبالتالي فإن سعر صرف العملة المحلية سوق يرتفع.

2.1- النفقات السياحية: فالسائح الأردني عندما يذهب إلى باريس فإنه يعرض الدينار الأردني ويطلب الفرنك الفرنسي (أو اليورو حالياً) وبالتالي فإن سعر صرف العملة المحلية سوف ينخفض مقابل الفرنك الفرنسي والعكس صحيح.

3.1- تصدير واستيراد الخدمات الأخرى: ما ينطبق على استيراد السلع وتصديرها ينطبق على استيراد الخدمات وتصديرها من حيث تأثيرها على أسعار الصرف. من الأمثلة على استيراد الخدمات قيام الطلاب الأردنيين بالدراسة في الخارج وقيام المواطنين الأردنيين بالعلاج في المستشفيات الأجنبية والإقامة في الفنادق الأجنبية وغيرها.

4.1- أرباح الاستثمارات: عندما يحصل المستثمرون الأردنيون على عوائد استثماراتهم فإنهم يقومون بعرضها لشراء عملة محلية وبالتالي يزداد سعر صرف العملة الوطنية في الأسواق العالمية.

5.1- الحوالات دون مقابل: عندما يقوم المواطنون الأردنيون غير المقيمين بتحويل الأموال إلى عائلاتهم فإنهم يعرضون عملة أجنبية مقابل الحصول على عملة وطنية وبالتالي فإن سعر صرف العملة الوطنية سوف يرتفع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

6.1- المساعدة الخارجية: وهذه المساعدات التي ترد للدولة هي تحويلات دون مقابل فكلما زادت هذه المساعدات سواء كانت من المؤسسات الدولية أو غيرها فإنه سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية وبالتالي يزداد عرض العملة الأجنبية وينخفض سعرها وفي المقابل يزداد سعر صرف العملة المحلية.

أما في حالة المساعدات الأردنية إلى الدول الأخرى فيحدث العكس ينخفض سعر صرف العملة المحلية لمصلحة العملة الأجنبية.

7.1- التحويلات الرأسمالية والاستثمارات الأجنبية: أن انتقال رؤوس الأموال من بلد إلى آخر بهدف الاستثمار وقد يكون هذا الاستثمار مباشر كإقامة مشاريع في الدول الأخرى أو غير مباشر مثل شراء الأصول المالية كالأسهم والسندات. أن انتقال رؤوس الأموال من الأردن إلى الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة عرض الدينار الأردني وزيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي ينخفض سعر صرف الدينار ويرتفع سعر صرف العملة الأجنبية.

8.1- القروض الدولية: وهي القروض المقدمة من دولة إلى أخرى أو القروض التي تقدمها مؤسسات مالية دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها. عند حصول الأردن على قرص بقيمة 100 مليون من اليابان فإن

عرض العملة الأجنبية سوف يزداد وبنفس الوقت يزداد الطلب على العملة الوطنية وهي الدينار وبالتالي يرتفع سعر صرف الدينار مقابل الين مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي.

9.1- تحويل الأموال بقصد المضاربة: وهي انتقال الأموال من بلد إلى آخر وذلك للاستفادة من فروقات أسعار الصرف بين البلدين وتحقيق أرباح رأسمالية. أن البلد المتلقي للأموال سوف يزداد لديها عرض العملة الأجنبية ويزداد الطلب على العملة الوطنية وبالتالي يرتفع سعر صرف العملة المحلية وبنفس الوقت ينخفض سعر صرف العملة الأجنبية.

2- سياسات الدولة الاقتصادية:

1.2- عرض النقد: أن زيادة عرض النقد مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة؛ إلا أن هناك عدة مفاهيم لعرض النقد فهناك عرض النقد بالمفهوم الضيق M_1 والذي يشتمل على النقد المتداول والودائع تحت الطلب وهناك المفهوم الواسع العرض النقد وهو M_2 ويشمل على M_1 بالإضافة إلى الودائع لأجل.

2.2- سعر الفائدة: أن ارتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي سوف يرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي والعكس يحدث عند انخفاض سعر الفائدة على عملة معينة.

3.2- التضخم والكساد التضخمي: أن ارتفاع الأسعار (أسعار السلع والخدمات في دولة معينة مع بقاء الأسعار ثابتة في الدولة الأخرى يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة والعكس يحدث عند انخفاض أسعار السلع والخدمات في دولة معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن هذا يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف هذه الدولة.

4.2- السياسات الضريبية: أن ارتفاع معدلات الضريبة في بلد ما سوف يؤدي إلى تخفيض في الانتاج والدخول والصادرات ويؤثر سلباً على سعر صرف عملة تلك البلد.